مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد: 02 (2022)، ص: 383 - 396
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)

The impact of trade openness on Balance of Payments in Algeria (1990-2020)

عنتر وكال

مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية (الجزائر)، oukkal.ant@gmail.com

تاريخ الاستلام:2022/09/13 تاريخ القبول:2022/10/12 تاريخ النشر:2022/10/13

ملخص:

تهدف الدراسة الى اختبار أثر الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990-2020)، وذلك باختبار وجود علاقة التكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL*، باستخدام، (AutoregressiveDistribution Lag Bounds Test (ARDL)،بالإعتماد على برنامج(EVIEWS-10).

وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي، حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري، يعود هذا الأثر إلى التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني بسبب ان أغلب الصادرات ريعية، وهذا ما يؤكده الأثر الموجب لأسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات.

كلمات مفتاحية: إنفتاحتجاري ،ميزان المدفوعات، ARDL .

تصنيف F41 : C22،L52.

Abstract:

The study aims to test the relationship between the trade openness and the growth of industrial sector During the period (1990-2020), we used the latest statistical methods have been modern in time series of estimation of the unrestricted regression error correction model (autoregressive Distribution lag (ARDL), Using the statistical program (EVIEWS-10).

The study found that There is an Positive relationship between trade openness and the Balance of Payments, and that all the parameters are statistically significant,This effect is caused by both exports and imports that do not serve the national economy,Because most of the exports are petroleum exports, and this is confirmed by the positive impact of oil prices on the balance of payments balance.

KeywordsTrade openness ; Balance of Payments; ARDL .

JEL Classification: F41 ;C22 ; L5.

1.مقدمة:

كشفت انعكاسات الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني، الأمر الذي وضع الجزائر أمام حتمية أو ضرورة الانفتاح على الاقتصاد العالمي وهو ليس باختيار بديل، وتم ذلك من خلال مباشرة وتبني العديد من الإصلاحات المساعدة على عملية الاندماج مع النظام العالمي، وذلك تحت رعاية المؤسستين الدوليتين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كما أن اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي يظهر من خلال عمليتي التكامل الاقتصادي والمتمثلة في محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة، وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وهدفت برامج الإصلاح الاقتصادي أساسا إلى استرجاع الجزائر الاستقرار لتوازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، عبر تقليص هيمنة القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص، إلى جانب رفع القيود على المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمار خاصة الموجه نحو الخارج، إلا أنه ورغم الأهمية التي يكتسيها الانفتاح التجاري، فإنه يأخذ بُعدا آخر بالنسبة للاقتصاديات النفطية مثل ما هو حال الجزائر، وهذا لاعتمادها على مصدر وحيد للإيرادات وكذلك هيمنة الصادرات النفطية على هيكل صادراتها، مما قد يُحدث خللا في ميزان المدفوعات في حال تدهور أسعار النفط.

وكون الانفتاح على التجارة يسمح بحرية تنقل السلع، فإنه يؤثر حتما على الميزان التجاري بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات ككل بصفة عامة وهذا ما سنحاول معرفته في حالة الجزائر، من خلال محاولة الإجابة على الاشكالية التالية:

1.1 إشكالية البحث:

- ما هو تأثُر رصيد ميزان المدفوعات بالانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)

2.1 أسئلة البحث:

- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.
- هل توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

2.1 فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر؛

الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات الجزائري.

3.1 أهداف الدراسة:تهدف الدراسة إلى:

- إبراز تأثير الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- إبراز طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات باستخدام الأساليب الكمية.

4.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة (شربي و ملال):** جاءت الدراسة بعنوان أثر التحرير التدريجي الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013) حيث قام الباحثان بدراسة أثر التحرير التجاري الدولي ؛ ،على ميزان المدفوعات لدولة الجزائر للفترة (2000-2013)، خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات، وأن قيمة صادرات المحروقات أكبر من قيمة واردات الجزائر، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة (200-2013). أن نسبة التأثير الإيجابي للتحرير التجاري على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بلغت 13%.

- دراسة: (رشيد دريس، 2014). جاءت الدراسة بعنوان "انعكاس الانحفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 200-2012" تم في هذه الدراسة تحليل انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات، وذلك بدراسة واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 وكذلك وضعية ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة، باستخدام مؤشرات الانفتاح التجاري، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن الإنفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري لم يكن له أي أثر على هيكل ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة.

-دراسة: (Bibi 2014). جاءت الدراسة بعنوان " أثر الإنفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف والتضخم على النمو: دراسة حالة باكستان، هدفت الدراسة لقياس تأثير الانفتاح التجاري، سعر الصرف، التضخم والاستثمار الأجنبيالمباشر على النمو الاقتصادي في التحقق من العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وتم استخدام نموذج DOLS للسلسلة الزمنية (1980-2014) على الاقتصاد الباكستاني، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وأن الانفتاح التجاري مرتبط بشكل سلبي بمعدل النمو الاقتصادي بسبب انخفاض سعر الصرف ومعدل التضخم الذي يرتبط سلبا بمعدل النمو، كما تعتبر الواردات والصادرات من العوامل المحفزة للنمو نظرا للعلاقة الإيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ضعيف.

- دراسة (Umoh و Effiong، 2013) :جاءت الدراسة بعنوان ، كان الهدف من الدراسة هو دراسة تأثير الانفتاح التجاري على القطاع الصناعي في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي SAARC، النتائج التجريبية للبحث جاءت مخالفة للمفهوم التقليدي الذي يلوم التجارة الخارجية على تخلف الصناعات المحلية للدول النامية، وجدت هذا البحث أن الانفتاح التجاري يؤثر على القطاع الصناعي إيجابا وبشكل ملحوظ، أنّ على الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، تسريع عملية تحرير التجارة لديهم لتطوير قطاعاتهم الصناعية، لزيادة النمو في هذا القطاع على المدى الطويل، أيضا أظهرت نتائج الدراسة أن الإستثمار المحلي ورأس المال البشري هي الأخرى مهمة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2.الإطار المفاهيميللإنفتاح التجاري في الجزائر:

عَمدت الجزائر إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي بعد الأزمة النفطية 1986، فيما يلي بعض التعاريف للإنفتاح التجاري وكذا أهم المراحل التي مر بها مسار الإنفتاح التجاري في الجزائر.

1.2 تعريف الانفتاح التجاري:

نقدم بعض التعاريف المختلفة للإنفتاح التجاري كما يأتي:

يتمثل منهج تحرير التجارة الخارجية بعدم التدخل من الحكومة بالتجارة الخارجية أي أن الحكومة يجب أنلا تساعد ولا تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول، والسلع والخدمات يمكن أن تستورد وتصدر من وإلى بقية العالم؛ (علي خضير و نوري عبد الرسول، 2015، صفحة 16)

كما يعرف بانه جملة من الاجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة تجاه الصادرات أو الوارداتحيث أنها عملية تستغرق وقتا طويلا(شربي، ملال، وبوخاري، 2016، صفحة 164)

تعريف الانفتاح التجاريحسبBhagawati-krueger " هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التحهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن اقتصاد مفتوح ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية. (عبدوس، 2011، صفحة 44)، كما يرى **Anderson and Neary** (1992): أن "الانفتاح التجاري يعني درجة تشويه الاقتصاد الذي يرجع إلى الحواجز الجمركية وغير الجمركية **(Iyke, 2017, p. 7)**، ويمكن أن يكون تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو الاقتصادي من خلال توجيه سياسة الانتاج لأغراض زيادة التصدير وفتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية لأغراض منع التشوهات التي ترتب عن إجراءات الحماية الجمركية على العملية الإنتاجية وحتى يسمح لقوى السوق بالإبقاء على الصناعات القادرة على المنافسة فقط والقائمة على أساس تجميع أفضل لعوامل الإنتاج وليس على أسس حمائية مصطنعة. (نزاري وهارون، 2016، صفحة 54).

2.2 واقع الإنفتاح التجاري في الجزائر:

نظرا للمشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات، قامت موجة من الإصلاحات لمعالجة أبرز المشاكل في هذه الفترة والتي تمثلت في، معدلات النمو المنخفضة، زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي،(ملال، 2017، صفحة 164) ومع اتباع الجزائر لنهج اقتصاد السوق الذي يقضي بإجراء اصلاحات اقتصادية عميقة(بولعجين، 2020، صفحة 412) تحتاج مرحلة انتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية دورا حاسما فكان للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD دورا في عمليات الاصلاح التي اقترحتها وفرضتها على الجزائر عبر مراحل ؛ مرحلة التحرير التدريجي من 1990-1993 ومرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من 1994)(سي محمد، 2014، صفحة 57) كمال يلي:

-مرحلة التحرير التدريجي من 1990-1993: اتخذت السلطات العمومية الجزائرية في هذه المرحلة إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى إصلاح نظام الصرف، والنظام الجمركي، والمديونية الخارجية، وفي ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينات من القرن العشرين، أشار دستور 1989، إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية بالقضاء على احتكار الدولة ماعدا الميادين الاستراتيجية، وإخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة(قورين، 2011، صفحة 102)

اتسمت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من أفريل 1991 وبالتالي صار لكل مستورد الحصول على النقد الاجنبي تم أيضا إلغاء تراخيص الاستيراد وتمكين غير المقيمين من تحويل رؤوس الأموال، ظهرت بعدها بوادر تحرير التجارة الخارجية بعد صدور المرسوم 91/37 الذي قام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية. (حمشة، 2012، صفحة 87)

-مرحلة التحرير الكامل ابتداء من 1994: تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي توسعت الجزائر في اتخاذ الإجراءات لتحرير تجارتها الخارجية حيث تم مطالبتها أكثر بفتح حدودها في وجه السلع والخدمات الاجنبية والسماح لدخول رؤوس الاموال الاجنبية من خلال التعليمة رقم 94-90 مؤرخة في 12 أفريل 1994، تم بموجبها حل لجنة (AD-H OC) المكلفة بعملية

تمويل الواردات وتجسيد الحرية للحصول على العملة الاجنبية لكل شخص معنوي وطبيعي تتوفر فيه شروط التجارة الخارجية. (سي محمد، 2014، صفحة 56) فمن خلال هذه التعليمة يعود الاعتبار للبنك كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة،(برايس، 2013، صفحة 62) ضف إلى ذلك أن هذه التعليمة جاءت لتلغي كل التعليمات السابقة خاصة لعملية تمويل الواردات، كما أزالت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد الائتمان الخاص بالمستوردين، إضافة إلى أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل، وتتمثل هذه الشروط والواجب توفرها في العون الاقتصادي فيما يلي: (مولحسان، 2011، صفحة 144)

القدرة على السداد؛ حيازة خزينة معتبرة من العملة المحلية؛

الاحتراف ويقصد بهذا الاخير مدى قدرة المتعامل الاقتصادي على إيجاد أحسن السلع على مستوى السوق الاقتصادي الدولي واستيرادها بأحسن الاسعار في ظروف حسنة من حيث الاستقبال والنقل والتخزين.

كما تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي شرعت السلطات العمومية في تطبيقه، إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، خصت كل من نظام الصرف و تحرير المبادلات الخارجية، إعادة هيكلة التعريفة الجمركية (قورين، 2011، صفحة 67)؛حيث تم تعديل معدلات ونسب التعريفات الجمركية عبر عدة مراحل حتى أصبح معدل التعريف الجمركي الفعلي المطبق في الجزائر بالإضافة إلى، معدل الاعفاء تام 0% ؛ 5% للمواد الاولية الخام ؛ 10% للمنتجات نصف مصنعة ؛ 30% للمنتجات ذات الاستهلاك النهائي.

3. قياس أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات للفترة (1990-2020):

من خلال الدراسة النظرية السابقة تبين أن الانفتاح التجاري يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات و تختلف العلاقة بينهم من اقتصاد دولة الى أخرى، وهذا ما دفعنا لقياس أثر الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري، مع إدراج مجموعة من المتغيرات المتوقع تأثيرها على رصيد ميزان المدفوعات بالاستعانة بالطرق القياسية الحديثة.

1.3 عرض المتغيرات والبيانات ودراسة استقرايرة السلاسل:

1.1.3 نموذج الدراسة:

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهجيةARDLالتي طورها كل من shin and sun (1998)و pesaran and al(2011) ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويرى pesaran أن اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين معا، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، كما أن طريقة ARDL تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك، لهذا يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغ عددها 30 مشاهدة، وحسب نموذج ARDL فإن **i**يمكن صياغة نموذج الدراسة بعد الحصول على المعطيات السنوية (1990-2020) على النحو التالي:

$$BP=\alpha_0+\alpha_1 OPN_{1i}+\alpha_2 FDI_{2i}+\alpha_3 P_{3i}+u_i$$

حيث أن:

I : رقم المشاهدات وهو يعبر عن عدد سنوات الفترة (1990-2020)

OP: الانفتاح التجاري

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر

P: أسعار البترول

BP : رصيد ميزان المدفوعات

u_i: الخطأ العشوائي

$\alpha 0$: تمثل الحد الثابت،،$\alpha 3$،$\alpha 2$،$\alpha 1$،تمثل معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية على التوالي.

2.1.3دراسة استقرارية السلاسل: تجنبا لظهور مشكلة الانحراف الزائف (Regressions Spurious)، يتم دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا،يشير هذا المصطلح الى الانحدارذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R2، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء الى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

ولإثبات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، التي تتطلب اختبار جذر الوحدة **(unit root test)** لديكي فولر (DF) **(**Dickey and Fuller:1979 وديكي فولر الموسع**(**ADF**)** ،**(**Augmented Dickey-Fuller test**)** واختبارات فليب- بيرون (PP)

يتضح من خلال الجدول رقم (1)، عدم سكون المتغيرات، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عندمستوى معنوية 1 %و5%و10%، بعد أخذ الفرق الأول لها **in the 1st differencestationary** نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، **CI~(1).**

2.3 تقدير النموذج:يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية **CI~(2)** ، على الرغم من أن طريقة الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر **CI~(0)** أو من الدرجة الأولى **CI~(1)**، يسمح لنا هذا بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

شكل رقم (1) : نتائج أفضل نموذج AkaikeinfortiomationCriteria

حسب معيار

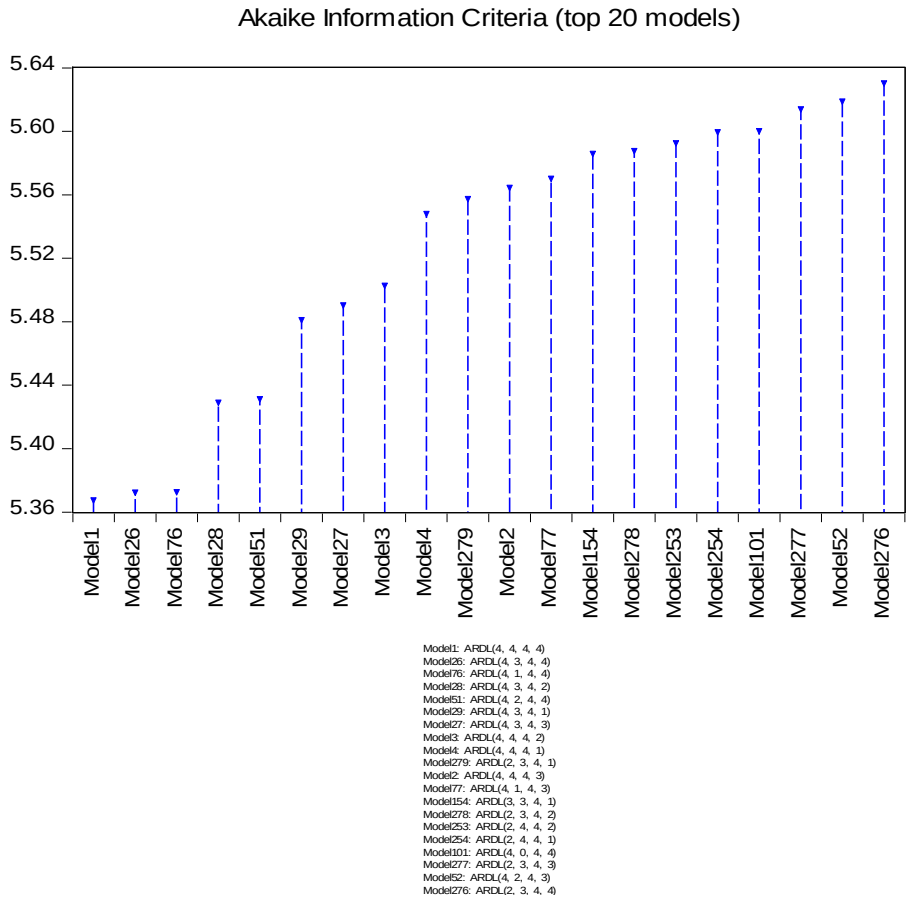

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

2.2.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL):

تتمثل هذه الخطوة في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، والمتغيرات المستقلة من جهة ثانية.

الجدول (1): نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج ARDL

F-Bounds Test		NullHypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.338874	%10	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

تشير **K** إلى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة.

من خلال الجدول رقم (1)، نلاحظ ان قيمة إحصائية **F** المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية **1%** و5 **%**و10**%**، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاريورصيد ميزان المدفوعات**.**

3.2.3 تقدير النموذج طويل الاجل وقصير الاجل باستخدام ARDL:

نقوم بتقدير النموذج طويل الاجل وقصير الاجل بواسطة نموذج **ARDL(4,4,4,4)**، وذلك كون النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، الجدول التالي يوضح نتائج التقدير

جدول رقم (2): تقدير النموذج طويل الاجل وقصير الاجل باستخدام ARDL

ARDL Long RunForm and Bounds Test
Dependent Variable: D(BP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/11/22 Time: 10:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.28169	9.500612	-2.134777	0.0702
BP(-1)*	-0.247098	0.116258	-2.125427	0.0711
OPEN(-1)	0.464815	0.261307	1.778811	0.1185
FDE(-1)	-0.010368	0.004115	-2.519524	0.0398
P(-1)	0.075949	0.129874	0.584793	0.5770
D(BP(-1))	-0.246891	0.218965	-1.127539	0.2967
D(BP(-2))	-0.225720	0.310320	-0.727378	0.4906
D(BP(-3))	-0.473819	0.229436	-2.065152	0.0778
D(OPEN)	0.375142	0.163780	2.290521	0.0558
D(OPEN(-1))	0.164395	0.397380	0.413697	0.6915
D(OPEN(-2))	0.027928	0.352806	0.079159	0.9391
D(OPEN(-3))	-0.167677	0.221149	-0.758210	0.4731
D(FDE)	-0.003176	0.002251	-1.410995	0.2011
D(FDE(-1))	0.010013	0.003384	2.959035	0.0211
D(FDE(-2))	0.008423	0.002682	3.140157	0.0164
D(FDE(-3))	0.006168	0.001878	3.285205	0.0134
D(P)	0.584899	0.091270	6.408448	0.0004
D(P(-1))	-0.080310	0.170524	-0.470959	0.6520
D(P(-2))	0.162938	0.205430	0.793157	0.4537
D(P(-3))	0.228805	0.154998	1.476182	0.1834

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	1.881093	0.937056	2.007449	0.0847
FDE	-0.041960	0.029841	-1.406135	0.2025
P	0.307365	0.628658	0.488923	0.6398
C	-82.07939	38.25166	-2.145774	0.0690

EC = BP - (1.8811*OPEN -0.0420*FDE + 0.3074*P - 82.0794)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات(E-views.10).

أ- تقييم النموذج طويل الاجل: من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي:

قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير الى انه عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة منعدمة فإن رصيد ميزان المدفوعات يحقق عجزا في حدود 20.28-، وهي ذات معنوية (عند مستوى 10**%**) وذلك لأن **(P < 0. 1)**.

إشارة معامل الانفتاح التجاري في المدى الطويل موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري**.**

إشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين رصيد ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر.

إشارة سعر البترول موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية أسعار البترول و رصيد ميزان المدفوعات، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى1%) وذلك لأن (**P < 0.01**)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل **0.58**.

ب- تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر قصير الأجل:يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل، أن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، حيث يعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة الى التوازن.

حيث جاءت نتائج التقدير لقيم المعلمات كما يلي:

بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق **0.24-** وهذا يعني أن حوالي **24%** من انحراف قيمةرصيد ميزان المدفوعات في السنة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، يتطلب ذلك 4,16 سنة من أجل الوصول إلى القيمة التوازنية في الأجل الطويل. هذا وبلغ معامل التحديد المصحح **Adjusted R-squared** 0.9253، تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة في تفسير وتحديد التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات، تبين تلك النسبة قدرة النموذج على تفسير92.53% من التغيرات العائد سببها الى المتغيرات المستقلة، والباقي يعود الى متغيرات لم تدرج في النموذج تقدر نسبتها ب 7,47%.

2.3 تشخيص النموذج:

1.2.3مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة:

نقوم مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة في النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (2): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

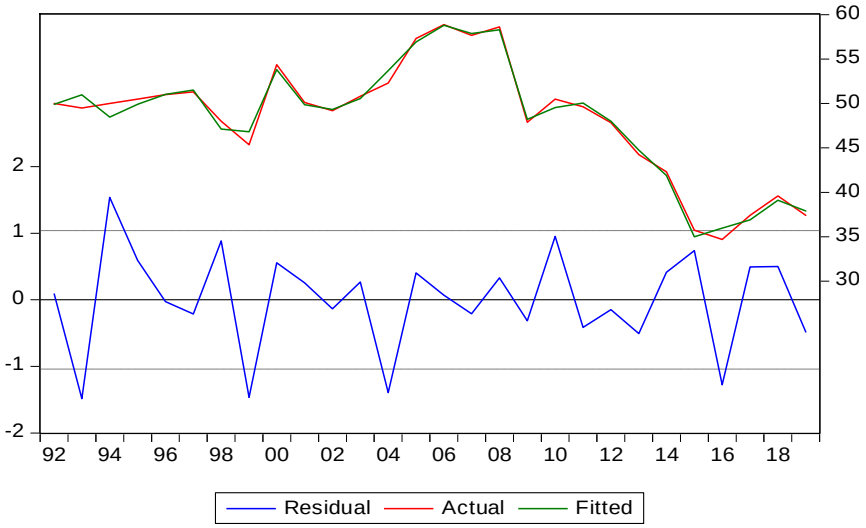

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في تفسير وتحليل النتائج لجودته، وذلك لتقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية كما يظهر من خلال الشكل رقم (2).

2.2.3اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (**Jurque- Bera**) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي 0,9709، باحتمال أكبر من 5% **0.058>0.05 =Value**، وهي قيمة غير معنوية يتم بذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو واضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ

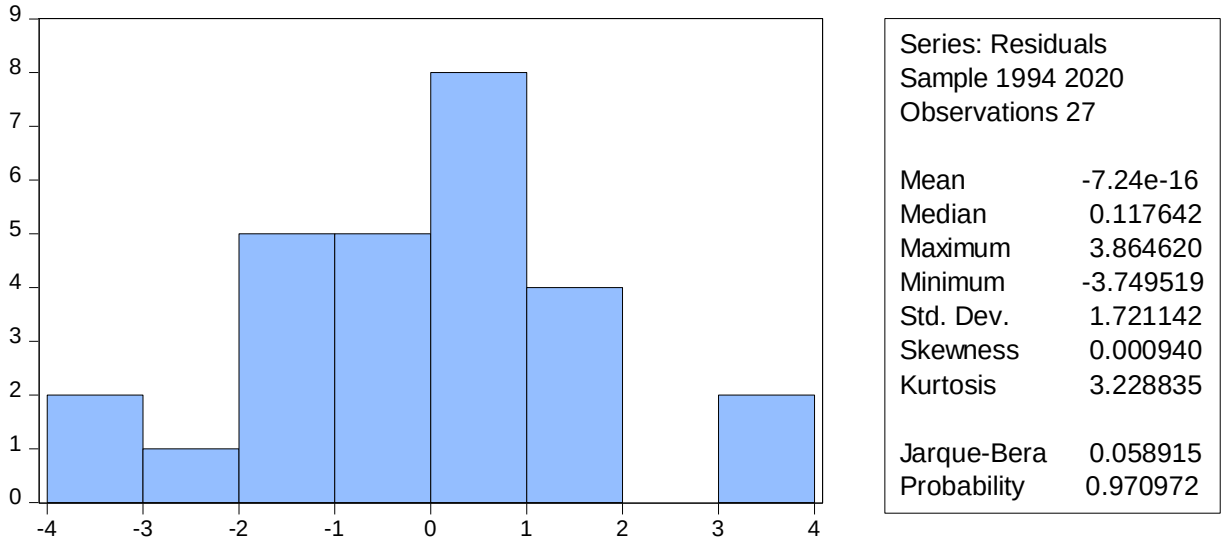

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

3.2.3 اختبار شرط استقلال الخطأ لنموذج تصحيح الخطأ: من اجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للإرتباط الذاتي بلغت قيمة الاختبار Obs*R-square

الجدول رقم(3): اختبار شرط استقلال الخطأ لنموذج تصحيح الخطأ:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Nullhypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.813261	Prob. F(2,5)	0.4946
Obs*R-squared	6.627324	Prob. Chi-Square(2)	0.0364

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات E-views.10.

4.2.3 الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL-ECM): تم استخدام اختبارين لمعرفة مدى ثبات النموذج ، الأول اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والثاني اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، من الاختبارين أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي :

الشكل رقم (4): إختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج

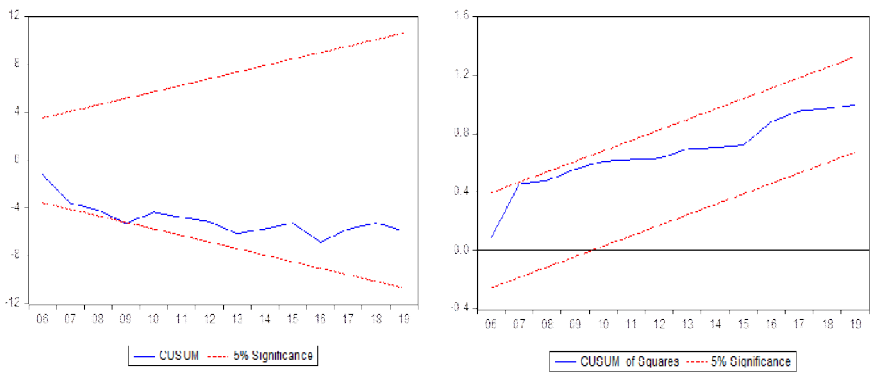

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

4. خلاصة:

نتائج البحث:من خلال التحليل والقياس توصلنا إلى النتائج التالية:

- توصلنا الى ان قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% و5 %و10%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات وبهذا تتحقق الفرضية الأولى
- توصلت الدراسة أيضا إلى أن متغير الانفتاح التجاري في الدراسة معنوي، حيث جاءت إشارة معامل الانفتاح التجاري موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات والانفتاح التجاري،وبهذا تحقق الفرضية الثانية، ويعزى ذلك إلى التركيبة السلعية للصادرات والواردات كون الصادرات 95% نفطية في متوسط فترة الدراسة.

. التوصيات:من النتائج المتوصل اليها توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تبني سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر وتنويع الصادرات من خلال استثمار الإيرادات النفطية في قطاعات منتجة التي تعمل على زياة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقاتوالتقليل من الاختلال في رصيد الميزان التجاري
- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات بالتحفيز قطاعات الإنتاج على التصدير لتجنب الاختلالات في ميزان التجاري الجزائري
- دعم انشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر قاطرة الإنتاج والنمو الاقتصادي والذي يعمل على تنوع الهيكل السلعي.
- توجيه الموارد المالية المتأتية من قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع الصناعي للرفع من انتاجيته، خاصة القطاع الصناعي خارج المحروقات.

5. الهوامش والإحالات:

1. Iyke, B. (2017**). Does Trade OpennessMatter for EconomicGrowth in the CEECountries?**Review of Economic Perspectives, 3-24.
2. Mario, R., Imran, K., Muhammad, A., & Muhammad, T. (2016). **The role of tradeopenness for industrialsectordevelopment: panel data evidencefrom SAARC region**. JOURNAL OF ASIA BUSINESS STUDIES, 10(1), 93-103.
3. Umoh, O., &Effiong, E. (2013). **Trade Openness and ManufacturingSector Performance in Nigeria**. Margin, 7(3), 147-169.
4. Bibi, Sadia. 2014**. "Impact of Trade Openness , FDI , Exchange Rate and Inflation on EconomicGrowth : A Case Study of Pakistan."** 4(2):236–57.
5. ملال،وبوخاري, ع .(2016) .**أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية خلال الفترة**-2000) 16(16), 273-283..2013مجلة الباحث).
6. نزاري,وهارون, ا .(2016) .**أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis)خلال الفترة 1980-2012.**مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية.80-49 ,(34)17 ,
7. ملال, ش .(2017) .**الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013** .تاريخ العلوم.176-162 (7)4 .
8. علي خضير, ك& ,.نوري عبد الرسول, ا .(2015) .**تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع, الآثار, الآفاق** .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية 39-16 ,(8)31.
9. برايسخ .(2013) .**دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر: خلال الفترة 1970-2010** .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة الجزائر 3، الجزائر.
10. حمشة, ع .(2012) .**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر**(مذكرة ماجستير) .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة محمد خيضر بسكرة.
11. عبدوس، ع، .(2011) **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول -دراسة حالة الجزائر**(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان.
12. سي محمد, ك .(2014) .**التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر** (أطروحة دكتوراه) .العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان
13. قورين, ب .(2011) .**دور الموانئ التجارية في تنشيط التجارة الخارجية – حالة ميناء وهران التجاري**(أطروحة دكتوراه) .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
14. مولحسان, ا .(2011) .**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر ومصر**(أطروحة دكتوراه) .العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الحاج لخضر،باتنة.

6. الملاحق:

الملحق(1): البيانات المستخدمة في التقدير				
Obs	*op*	*FDI*	BP	*P*
1990	35,06	0,334	0,1825	24,34
1991	41,98	11,63	0,125	21,04
1992	41,29	30	0,24	20,03
1993	36,84	20,815	0,01	17,8
1994	42,40	15,69475	-4,83	16,3
1995	26,64	18,25488	-6,31	17,6
1996	47,51	270	-2,09	21,7
1997	45,57	260	1,16	19,49
1998	38,96	606,6	-1,7	12,94
1999	43,74	291,6	-2,41	17,91
2000	56,57	280,1	6,21	28,5
2001	52,19	1113,1	7,96	24,85
2002	54,10	1065	3,92	25,24
2003	55,68	637,88	7,46	29,03
2004	58,80	881,85	9,25	38,66
2005	64,14	1156	16,94	54,64
2006	64,45	1841	17,74	65,85
2007	64,48	1686,74	29,55	74,95
2008	68,18	2638,6	36,99	99,97
2009	60,19	2746,93	3,86	62,25
2010	59,54	2300,36	15,32	80,15
2011	59,90	2571,23	20,14	112,943
2012	58,98	1500,4	12,05	111,045
2013	57,07	1691,88	0,13	108,971
2014	55,97	1502,2	-5,88	100,234
2015	52,58	-537,79	-27,537	53,066
2016	49,51	1638,26	-26,031	45,005

2017	49,04	1200,96	-21,762	54,053
2018	50,72	1466	-15,82	71,44
2019	45,74	1381	-16,93	64,5
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، التقاريرالسنوية لبنك الجزائر				

ملحق رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

NullHypothesis: the variable has a unit root

At Level

		OPEN	FDE	P	BP
With Constant	t-Statistic	-2.8877	-2.3245	-1.3729	-1.4776
	Prob.	***0.0616***	***0.1712***	***0.5820***	***0.5310***
		*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5210	-2.8154	-1.8715	-1.6490
	Prob.	***0.3160***	***0.2030***	***0.6441***	***0.7486***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0332	-0.5099	-0.3006	-1.5352
	Prob.	***0.6637***	***0.4868***	***0.5689***	***0.1152***
		n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(OPEN)	d(FDE)	d(P)	d(BP)
With Constant	t-Statistic	-2.0128	-8.4918	-4.9898	-5.6631
	Prob.	***0.2798***	***0.0000***	***0.0004***	***0.0001***
		n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9744	-8.3901	-4.9101	-5.6612
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0024***	***0.0004***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.4264	-8.5678	-5.0290	-5.7428
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

NullHypothesis: the variable has a unit root

At Level

		OPEN	FDE	P	BP
With Constant	t-Statistic	-2.1502	-2.2288	-1.3729	-1.4446
	Prob.	***0.2277***	***0.2008***	***0.5820***	***0.5472***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8208	-2.9236	-1.9981	-1.5935
	Prob.	***0.6693***	***0.1697***	***0.5787***	***0.7716***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1377	-0.9133	-0.3338	-1.5078
	Prob.	***0.7186***	***0.3126***	***0.5565***	***0.1211***
		n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(OPEN)	d(FDE)	d(P)	d(BP)
With Constant	t-Statistic	-8.8659	-8.7470	-4.9753	-5.6631
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0004***	***0.0001***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4841	-8.6854	-4.8884	-5.6648
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0025***	***0.0004***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.7901	-8.7740	-5.0174	-5.7454
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (E-views.10)